تحرك عاجل

تجديد قرار الحبس لأحمد عبدالله

في 7 مايو/ أيار، تم تجديد احتجاز سجين الرأي، والمدافع عن حقوق الإنسان، الدكتور أحمد عبد الله، لمدة 15 يوما أخرى. وهو محتجز منذ 25 أبريل/ نيسان لمجرد ممارسته السلمية لحقه في حرية التعبير.

في 7 مايو/ أيار، قررت إحدى محاكم القاهرة تجديد احتجاز سجين الرأي، ورئيس المفوضية المصرية للحقوق والحريات، الدكتور أحمد عبد الله، لمدة 15 يوما أخرى. وكان أحمد عبد الله قد اتهم في قضية هو و46 آخرين، وظل 19 منهم رهن الاحتجاز. وفي 7 مايو/ أيار، قررت المحكمة الإفراج عن 14 من المتهمين المحتجزين بكفالة، في حين جددت احتجاز أحمد عبد الله وأربعة آخرين. وقال محامو الدكتور أحمد عبد الله لمنظمة العفو الدولية إنهم لا يستطيعون الوصول إلى ملفات القضية، وبالتالي فهم غير قادرين على إعداد دفاعهم. وقد ألقي القبض على الدكتور أحمد عبد الله من منزله قبيل المظاهرات المخطط لها في القاهرة، إذ خرج الناس إلى الشوارع للتظاهر ضد قرار الرئيس بنقل السيادة على جزيرتين في البحر الأحمر للمملكة العربية السعودية. وقال الدكتور أحمد عبد الله لمحاميه إنه تعرض لمعاملة سيئة من قوات الأمن عند إلقائهم القبض عليه. وقال أيضا إنه يعتقد أن السبب الحقيقي لاعتقاله هو عمله على حالات الاختفاء القسري، وعلى قضية جوليو رجيني، وهو طالب إيطالي تعرض للتعذيب حتى الموت في القاهرة في فبراير/ شباط من العام الحالي. ويقوم الدكتور أحمد عبد الله بتقديم المشورة القانونية والتمثيل القانوني لأسرة جوليو رجيني.

ويواجه الدكتور أحمد عبد الله مجموعة من التهم الملفقة المترتبة على القوانين الصارمة للتظاهر ولمكافحة الإرهاب، وكذلك بموجب قانون العقوبات. وهو يواجه اتهامات محددة بالانتماء إلى جماعة "إرهابية" محظورة، وباستخدام شبكة الإنترنت لنشر كتابه "المعتقدات الإرهابية"، في محاولة لقلب نظام الدولة، وتغيير دستور البلاد، وتغيير النظام الجمهوري في مصر. وإذا أدين فقد يواجه عقوبة تصل إلى السجن المؤبد.

يرجى الكتابة فورا بالعربية أو الإنجليزية أو بلغتكم الأصلية:

- لمطالبة السلطات المصرية بإطلاق سراح الدكتور أحمد عبد الله فورا ودون قيد أو شرط لأنه سجين رأي اعتقل لمجرد ممارسته السلمية لحقه في حرية التعبير وتكوين الجمعيات؛ ويجب إسقاط جميع التهم الموجهة إليه؛
- لمطالبتها بحماية الدكتور أحمد عبد الله من التعذيب وغيره من أشكال إساءة المعاملة والتكفل بالتحقيق بشكل مستقل في إدعاءاته بشأن سوء معاملته؛
- لمطالبة السلطات بالامتناع عن استهداف أحمد عبد الله بسبب عمله كمدافع عن حقوق الإنسان في حالات الاختفاء القسري وحالة جوليو رجيني

يرجى إرسال المناشدات قبل 22 يونيو/ حزيران 2016 إلى:

النائب العام
نبيل صادق
مكتب النائب العام
مدينة الرحاب
القاهرة الجديدة، مصر

AMNESTY INTERNATIONAL

صيغة المخاطبة: سعادة المستشار

رئيس
عبد الفتاح السيسي
مكتب الرئيس
قصر الاتحادية
القاهرة، مصر
فاكس: 1441 391 2 202+
البريد الإلكتروني: p.spokesman@op.gov.eg
تويتر: AlsisiOfficial
صيغة المخاطبة: فخامة الرئيس

ونسخ إلى:
نائب مساعد وزير الخارجية لحقوق الإنسان
ليلى بهاء الدين
وزارة الشؤون الخارجية
كورنيش النيل، القاهرة
جمهورية مصر العربية
فاكس: +202 2574 9713
البريد الإلكتروني: Contact.Us@mfa.gov.eg
تويتر: MfaEgypt

كما نرجو إرسال نسخ إلى الهيئات الديبلوماسية المعتمدة في بلادكم. نرجو إدخال عناوين هذه الهيئات أدناه:
الاسم العنوان 1 العنوان 2 العنوان 3 فاكس رقم الفاكس البريد الالكتروني عنوان البريد الالكتروني صيغة المخاطبة المخاطبة
نرجو التأكد من القسم الذي تتبعونه إذا كان إرسال المناشدات بعد التاريخ المذكور أعلاه ممكناً.
هذا هو التحديث الثاني للتحرك العاجل 16/9. لمزيد من المعلومات: https://www.amnesty.org/en/documents/MDE12/3937/2016/en

تحرك عاجل

تجديد قرار الحبس لأحمد عبدالله

معلومات اضافية

يواجه الدكتور أحمد عبد الله، وفقا لما ذكره محاميه، اتهامات متعددة، بما فيها: التحريض على استخدام القوة لإسقاط الدولة؛ والتحريض على شن هجمات "إرهابية" على مراكز الشرطة؛ واستخدام العنف والترهيب لعرقلة مهام الرئيس وصلاحياته؛ والانتماء إلى " جماعة إرهابية"؛ وتشجيع " الإرهاب" على الإنترنت؛ وتحريض الناس على التجمهر بطريقة من شأنها أن تهدد السلامة العامة والأمن لأغراض " إرهابية"؛ ونشر الأخبار والمعلومات و" الشائعات الكاذبة". وحيازة منشورات تدعو لإسقاط الحكومة وتغيير الدستور المصري. إن اعتقال الدكتور أحمد عبد الله صفعة أخرى لحرية التعبير وتكوين الجمعيات في مصر، ويتم اتخاذها في سياق قمع المدافعين المصريين عن حقوق الإنسان الذين يواجهون المزيد من الاستجوابات، وحظر السفر وتجميد الأموال.

فقد تم تجديد اعتقال الدكتور أحمد عبد الله لمدة 15 يوما في 7 مايو/ أيار. وهو يحاكم إلى جانب 46 متهماً آخر، كما جدد اعتقال أربعة منهم كذلك، و أطلق سراح 14 غيرهم بكفالة، من بينهم 11 دفع كل منهم كفالة قدرها 10 آلاف جنيه مصرى (ما يعادل 1126 دولاراً أمريكياً)، والثلاثة الباقون دفع كل منهم كفالة قدرها 20 ألف جنيه (ما يعادل 2252 دولاراً أمريكياً). وقد استأنفت النيابة ضد قرار الإفراج عن الأشخاص الأربعة عشر، ولكن في 9 مايو/ أيار رفضت محكمة الاستئناف الطعن المقدم من النيابة العامة. كما استأنف أحمد عبد الله وأربعة آخرون ضد قرار تجديد اعتقالهم وتحدد 12 مايو/ ايار موعداً لجلسة النظر في الاستئناف.

كان اعتقال الدكتور أحمد عبد الله جزءًا من حملة واسعة النطاق في الفترة التي سبقت المظاهرات المزمعة في 25 أبريل/ نيسان 2016، عندما حاول الناس الخروج إلى الشوارع للاحتجاج على قرار مصر في أوائل أبريل/ نيسان لنقل سيادتها على جزيرتين غير مأهولتين في البحر الأحمر إلى المملكة العربية السعودية (انظر UA: 98/16 في https://www.amnesty.org/en/documents/MDE12/3910/2016/en/) وألقي القبض على أكثر من 90 شخصا في الأيام السابقة للمظاهرات، ومالايقل عن 238 غيرهم في 25 أبريل/ نيسان، وفقاً لنشطاء حقوق الإنسان المصريين وجماعاتهم. ونجحت موجات الاعتقال والوجود الأمني الكبير في جميع أنحاء القاهرة في قمع المظاهرات المزمعة، وشملت الاعتقالات الدكتور أحمد عبد الله. وقال ممثلو الدكتور أحمد عبد الله لمنظمة العفو الدولية إن وكيل نيابة شرق القاهرة قد أصدر أمر ضبط وإحضار بحقه قبل المظاهرات، هو وعشرات آخرين. واعتقلت قوات من الأمن ملثمين ومدججين بالسلاح الدكتور أحمد عبد الله. وأبلغ محاميه منظمة العفو الدولية أن ضابطاً من المعتقلين استخدم أثناء الاعتقال، عقب سلاحه في ضرب الدكتور أحمد عبد الله عدة مرات.

ومن منصبه مديراً لمجلس إدارة المفوضية المصرية للحقوق والحريات، كان الدكتور أحمد عبد الله يقود عمل المنظمة بشأن حالات الاختفاء القسري في البلاد. وبهذه الصفة، كان يقدم المشورة القانونية لأسرة طالب الدكتوراه الإيطالي جوليو رجيني البالغ من العمر 28 عاماً، الذي اختفى في القاهرة في 25 يناير/ كانون الثاني 2016، والذي عثر على جثته في وقت لاحق على مشارف المدينة في 3 فبراير/ شباط. وقد أصدرت أسرة جوليو بياناً في 26 أبريل/ نيسان تدين فيه اعتقال الدكتور أحمد عبد الله، وتؤكد التزام المفوضية المصرية للحقوق والحريات بالبحث عن الحقيقة حول اختطاف ابنهم وتعذيبه ووفاته.

وقد تحرشت السلطات المصرية بالدكتور أحمد عبد الله وضايقته باستمرار بسبب عمله في مجال حقوق الإنسان وارتباطه بالمفوضية المصرية للحقوق والحريات. وفي 9 يناير/ كانون الثاني 2016، اقتحم ثلاثة من ضباط الأمن الوطني يرتدون ملابس مدنية أحد المقاهي في حي العجوزة، بالقاهرة، والمعروف أن الدكتور أحمد عبد الله يتردد عليه. ولم يبرزوا أي أمر قبض أو أمر تفتيش، ولكنهم بحثوا عنه في

المقهى وسألوا الموظفين في المحل عن مكان وجوده.
كان الدكتور أحمد عبد الله سابقاً شخصية معروفة في " حركة شباب 6 أبريل"، وهي حركة شعبية من الناشطين الشباب الذين احتجوا على السلطات المصرية خلال انتفاضة 2011، وفي السنوات التي تلتها. وفي 2014، قررت محكمة مصرية حظر الحركة، وتعتبر منظمة العفو الدولية قرارها صادراً بدوافع سياسية.